دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة والتحليل السياسي : بين الثابت والمتغير
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	إبراهيم، رعد عبدالملك
المجلد/العدد:	ع 37
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	نوفمبر - ذو القعدة
الصفحات:	20 - 23
رقم MD:	385793
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية ، التحليل السياسي ، الأحوال السياسية ، نظم الحكم ، القرارات السياسية ، النظم السياسية ، المحللون السياسيون
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/385793

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

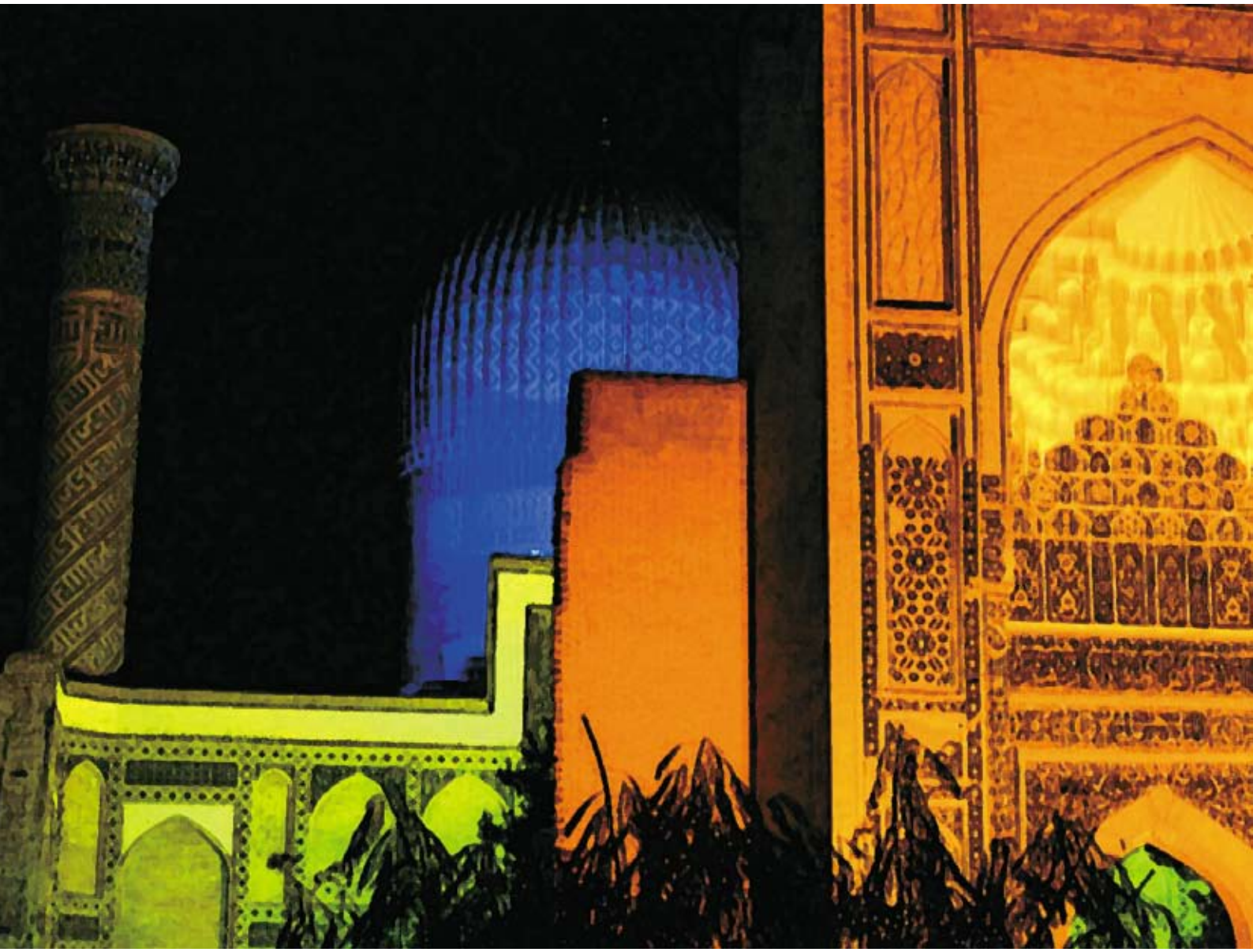

الحيادية والموضوعية في خبر كان

التحليل السياسي

من الضروري إعادة إحياء العلم الذي برع فيه العلماء العرب الذين اجتهدوا في السياسة وفروعها، بشكل علمي وموضوعي لائق، تفرضه علينا ضرورات العولمة، التي لا يمكن أن يرى النظام السياسي المعني، نفسه فريدًا قادرًا على المواكبة أحادية النظر. مثلما على رؤوس الدول العربية، أن يعوا أن دولنا باتت تفتقد الكوادر التحليلية السياسية الناضجة، وهو ما يجب أن يدفعهم إلى الإسراع بسن السياسات التي من شأنها أن ترعى أو توجد المزيد من العقول المثقفة والمدربة على استخلاص ووضع التحليلات المناسبة والدراسات المعنية بكل ما من شأنه توفير الأسس الصحيحة والعلمية لاتخاذ القرارات السياسية السليمة لواضعي القرار السياسي في دولنا العربية، وخصوصًا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، والتي بات العالم من خلالها حقلاً صغيرًا يتأثر بكل شاردة وواردة، وإلا فإن النهاية ستكون عالمًا من الفوضى لا يدرك فيه الاستقرار والأمان، مع تمكين هؤلاء المحللين ديمقراطيًا من إبداء آرائهم وتحليلاتهم دون ضغوطات داخلية أو خارجية عليهم، وتوفير حرية العمل البحثي لهم، ومد يد العون لهم بكل ما من شأنه رفع كفاءتهم وقدراتهم العقلية والنفسية والأكاديمية من دورات وتطوير، وتوفير الأماكن والمراكز المتخصصة لذلك، أو حتى من خلال مواقع صنع القرار السياسي في تلك الدول، آخذين في الحسبان أن من يقطف ثمار هذه الشريحة من المثقفين في نهاية الأمر، حكومات الدول التي تعنيها هذه المناشدة.

وهنا نود تأكيد أهمية إيجاد مراكز أبحاث سياسية استراتيجية في عالمنا العربي، لأنها لبنة أساسية في بوتقة الفكر الاستراتيجي المطلوب. هذه المراكز يمكن أن تشكل بنك معلومات، وقاعدة معرفية للناشطين على الساحة، ويمكن أن تساعدهم على التوصل إلى التحليل والتفسير الصحيح للأحداث، خصوصًا للمفاصل القيادية، التي لا تتوفر لها الفرصة الكافية للتأمل والتحليل وجمع المعلومات بشكل منظم ومستمر، وهو ما من شأنه أن توفرها لهم مثل هذه المراكز. ومثلما يقال إن فهم السؤال نصف الجواب، فإن هذا العلم والبصيرة والخبرة والفكر الاستراتيجي التحليلي السياسي المطلوب إيجادها في عالمنا العربي، تشكل قطع نصف طريق إدارة الصراع ومواجهة التحديات. ■

السياسة والتحليل السياسي

بين الثابت والمتغير

• إعداد: رعد عبدالملك إبراهيم
الباحث بالشؤون السياسية والدبلوماسية والآسيوية

من الطروحات الحديثة لعلم السياسة، المفهوم الذي يصور السياسة على أنها المعرفة الوصفية والتحليلية والتبصيرية للدولة وللظواهر المتعلقة بها. ولعلّنا نقول: إن مثل هذه المعرفة، بحاجة إلى وسائل وأدوات ودعم معلوماتي، ذات دور جوهري في الوصول إلى المعرفة التصورية الواضحة لسيناريوهات متعددة يضعها في العادة صانعو القرارات، قبيل اتخاذهم القرار الذي يرونه الصواب بين الأخريات، فيما يحقق أجندة الحكم، ضمن النطاق النظري الأشمل لمصلحة الدولة والشعب.

تبرز لنا السياسة ممارسة قائمة في كثير من حيثياتها على عملية الإدراك الموضوعي للشؤون المتصلة بالحكم، والدخول في أعماقها، لتحديد المؤثرات والأسباب، بغرض الوصول لفهم واضح، ونتيجة تعي المتغيرات المتوقعة إزائها، وصولًا لرأي أو نتيجة تتصل بنوع القرار المطلوب اتخاذه. هذه الآلية التسلسلية في إنضاج الرأي أمام صانع القرار السياسي، هي ما يعرف بالتحليل السياسي.

لكننا يجب أن نشدّد في استهلالتنا هذه، إلى أن هناك فرقًا بين المقال السياسي والتحليل السياسي، حيث يعالج الأول فكرة واحدة يدعو إليها أو يرفضها، ويحمل رأي كاتبه، ويقدم رؤيته حسب خبرته وتجربته واجتهاده، في حين أن التحليل السياسي، هو معالجة للعلاقة بين العناصر المختلفة للقضية التي يتناولها التحليل، بشرط ملزم نوعي، هو الحيادية المطلقة غير المنحازة في استخلاص النتيجة، والمبني على أدلة وبراهين، تكسب التحليل الموضوعية والدقة المطلوبة.

لا يخفى على المختصين أن من بين أول دروس التحليل السياسي، قراءة الأحداث بدقة، ومن ثم استقراء الأوليات وترتيبها، للخروج بنتائج مدروسة علميًا تتبع الوقائع والحقائق المتحركة والمتغيرة. لذا فإن التحليل السياسي يتغير حسب تغير هذه الوقائع والأحداث. والمحلل السياسي لديه ثوابته التي يتحرك ضمنها، وهي بمنزلة مبادئ عامة، لها تأثير في الرؤى المتغيرة في التحليل السياسي. غير أن التحليل متغير لارتباطه بالزمان الذي هو متغير أيضًا. أما المبادئ الأساسية للتحليل السياسي، فهي ثابتة لارتباطها بمصالح الأمة وشعبها، ويفترض أنها منسجمة مع تطلعات البشر، ولا يجوز التفريط بها، سواء من السياسي أو المستقل أو الإنسان العادي.

مدارس نضوج فن التحليل السياسي عبر التاريخ ومراحله

وفي وحي ما استهللناه في مدخل الموضوع، فإن التحليل السياسي هو فن دراسة الظواهر السياسية المعنية وتحليلها، وهو عملية إدراك الموضوع، وتفكيكه لتحديد المؤثرات والأسباب بغرض الوصول لفهم واضح ونتيجة تعي المتغيرات. وقد قسم العديد من الأساتذة والمفكرين هذا الفن إلى عدد من الأقسام والمراحل، وأولها إدراك القضية وتعريفها، ومن ثم تفكيك القضية وتحديد الأسباب الرئيسة، وأخيرًا تحقيق الترابط ضمن رؤية، وصولًا لرأي أو نتيجة.

ظهر هذا العلم الأساسي في السياسة الدولية منذ القديم، بحيث إننا لا نستطيع أن نعزوه لجيل ما أو فرد بعينه، ولكن ما نستطيع أن نشير هنا إليه هو إبداعات بعضهم وإخفاقات الآخرين على مستوى هذا العالم، من حيث الأشخاص أو الدول. فهذا الفن، على سبيل المثال، عرفه الإغريق والرومان وغيرهم من الإمبراطوريات القديمة، كما أبدع فيه عدد من الأشخاص في ذلك العهد كأفلاطون، وأرسطو، على سبيل المثال لا الحصر، بحيث استطاع أولئك العباقرة، في فن التحليل بشكل عام والسياسي بشكل خاص، أن يؤسسوا لهذا الفن مدارسه الخاصة به.

أما في العهود المعاصرة الوسطى فقد كان لجان جاك روسو، وجون لوك، ونيقولو ميكيافللي، وغستاف لوبون، وغيرهم، وهم من أبرز عمالقة هذا الفن، وكان لهم الدور الأساسي والأول في وضع حجر الأساس لهذا العلم في زماننا هذا. كما أبدع فيه العديد من الأساتذة والعباقرة الذين أسسوا ووضعوا القواعد الأساسية لفن التحليل السياسي وعلمه بشكله الحديث، ليس من حيث المبدأ، فالمبدأ واحد، ولكن من حيث التطوير والتحسين كغراهام والاس، والسير الفرد زيمرن، وهو أحد الآباء المؤسسين لدراسة العلاقات الدولية البريطانية، ورودولف ويلدنمان، وهو أستاذ العلوم السياسية في مانهايم بألمانيا، والفرنسي اندريه سيغفريد، والروسي ليونارد شابير، والأميريكي جون هوبسون وبريجنسكي وغيرهم الكثير.

كما عرف المسلمون هذا العلم منذ القديم، وأطلقوا عليه اسم «الاجتهاد السياسي»، بحيث أصبح هذا العلم من أهم العلوم الأساسية وأبرزها، والذي لا بد أن يتعلّمه المسلم بشكل عام، والسياسي المسلم بشكل خاص، فصنع القرار السياسي في الرؤية الإسلامية عملية، بحكم مقاصدها ومرجعيتها التي ترتبط في تفاعلاتها بمفهوم «التدبير» الذي يعني التفكير العميق والدراسة الواعية للأمور، وحسن التقدير لمآلاتها وعواقبها.

قد برز في هذا العلم العديد من العلماء المسلمين كالإمام الغزالي، وابن خلدون، والسيوطي، والشاطبي، وأحمد بن العباس بن رشيد بن حماد بن فضلان، وهو عالم إسلامي من القرن العاشر الميلادي، ويعده العديد من المؤرخين من أهم المحللين السياسيين المسلمين وأبرزهم في ذلك الوقت وغيرهم الكثير، بحيث إننا نستطيع، وبكل فخر، أن نقول إن لعلماء المسلمين في هذا المجال الأثر البالغ في وضع الأسس الأساسية لهذا العلم الذي بات يدرس في كل دول العالم، وخصوصًا في أوروبا.

كما اهتم الإسلام منذ بدايته بهؤلاء الأشخاص اهتمامًا بالغًا، أي بالمحلل السياسي المسلم، بحيث أولاه الأهمية والمكانة اللائقة به، ومكّنه من البحث والإبداع، ويسرت له معظم الإمبراطوريات الإسلامية المتعاقبة كل ما من شأنه توفير البيئة المناسبة له للإبداع والتجرد الفكري السياسي.

العناصر المؤثرة في صياغة التحليل السياسي

- **طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة القائمة على التحليل السياسي**

يلعب هذا المبدأ دورًا مهمًا في صياغة التحليل السياسي، عبر تغيير طبيعة المدخل التحليلي لأي حادثة أو ظاهرة سياسية وفقًا لمنهج النظام السياسي لدولة ما، كفاعل أساسي فيها، سواء أكان نظامًا ديمقراطيًا برلمانيًا، أو ملكيًا، أو دكتاتوريًا شموليًا.. إلخ.

- **تعدد العوامل المؤثرة في التحليل السياسي**

ومن هذه العوامل، الاقتصاد، والتاريخ، والثقافة، والمجتمع، وهي من العوامل التي لا يجب إهمالها، عند صياغة تحليل سياسي ما، واضعين في الحسبان تعقد الظواهر السياسية وتشابك أبعادها، وتعدد النوافذ التي يمكن أن ينظر منها إلى الظاهرة السياسية الموصلة بالمجموع إلى فهم وتحليل أقرب إلى حقيقة الواقعة أو الحادثة السياسية.

- **البعد الزماني المتغير للظاهرة السياسية التي يدور في نطاقها التحليل السياسي**

فالظاهرة السياسية «س» هي بالمطلق،

التحليل السياسي يتغير حسب تغير هذه الوقائع والأحداث، والمحلل السياسي لديه ثوابته التي يتحرك ضمنها، وهي بمنزلة مبادئ عامة، لها تأثير في الرؤى المتغيرة

حلقة في سلسلة من حلقات الأحداث والوقائع التي لا يمكن فصلها عن بعضها بعضًا. لذا، فإن لذلك الحدث السياسي ذاكرة تاريخية وسوابق محددة، مثلما لها واقع حال راهن، وتأثيرات وتفاعلات تتعدى واقعها المحدود لتؤثر في المستقبل أي أننا كي نفهم الظاهرة السياسية ينبغي أخذ الأبعاد الثلاثة في الحسبان: تاريخ الظاهرة، وواقع الظاهرة، ومستقبل الظاهرة.

• الإطار المجالي لتفاعل الظاهرة المحلي والإقليمي والدولي

هناك ثلاثة أطر أساسية لتحليل أية ظاهرة أو حدث سياسي محدد تتصل في مكان حدوثها: الإطار المحلي الوطني، والإطار الإقليمي «القومي» الذي ينتسب إليه الإطار المحلي، ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة، وقد يكون بالغ الأهمية، ويفوق الأول في تأثيره، ومن ثم الإطار الدولي، وهو الإطار الكلي الذي تحدث، أو من المفترق أن تحدث، في ظله الظاهرة السياسية، وأحيانًا يكون الفاعل الأساسي وغيره في ذلك الأمر أقل أهمية.

أدوات التحليل السياسي الناجح ووسائله

- توافر الإلمام والاستيعاب الشامل بالخلفية التاريخية للموضوع الذي يتناوله التحليل.
- وفرة بالمعلومات المحدثة عن الموضوع، مستقاة من مصادر موثوقة، كتقارير المخابرات، وتصريحات مسؤولين، وتحليلات أخرى لمفكرين، وإجراءات يتخذها صانعو سياسات وقرارات، إضافة إلى الأخبار المتداولة في وسائل الإعلام المتعددة الأوساط.
- وجود رؤية واضحة، لوضع تداخل المصالح الخارجية والداخلية المرتبطة بالموضوع الذي يعمل على تحليله سياسيًا، والتحديد الدقيق للأقطاب المتفاعلة ذات المصالح المرتبطة به.
- صفات ذاتية في واضع التحليل السياسي، تقف خلفها موهبة وبراعة واستنتاج خلاق للأحداث، وربط مهني موضوعي للجزئيات، إضافة إلى صفات موضوعية تسهم في تعزيز دقة التحليل السياسي لدى واضعه، يكتسبها من دائرة علاقات نوعية تمدّه بالمعلومات، أو تربعه في منصب أو مفصل يجعله قريبًا من كواليس التكتيكات ذات الصلة بالموضوع الذي يضع التحليل السياسي عنه.
- القدرة التعبيرية الكتابية أو اللفظية عن الفكرة التي تقف خلف التحليل السياسي، بطريقة بعيدة عن المبالغات والعاطفة أو الاستخدام المبالغ به للأدبيات اللفظية أو المختصرات غير المألوفة لقارئ التحليل.

مراحل وضع التحليل السياسي وإنضاجه

يعد التحليل السياسي عملية معقدة لها مراحل مختلفة تبعًا لموضوع التحليل وأهدافه، ونستطيع بصفة عامة أن نميز فيها بين المراحل التالية:

• إدراك القضية وتعريفها

إن الانتباه مدخل يمر بالإحساس، ولتحقيق المعرفة بالشيء لا بد أن ننتبه له وندركه، أي أن نتعرف على ماهيته. فعلى سبيل المثال، نحن لن يكون بوسعنا إدراك تواصل حمى العنصرية في أوروبا، إلا إذا انتبهنا لها عبر وسائل الإعلام. وعقب التنبه للقضية، تأتي مرحلة ضمنية تحت هذا البند، تقوم على أساس جمع البيانات والمعلومات، لأن إدراك القضية لا يعني تمام العلم بها، وهنا يأتي دور جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من مصادرها.

• توصيف القضية وتعريفها

تحديد ماهية المشكلة، وأثرها ونتائجها المعروفة، وكيف نضجت لتصبح قضية؟ وما مدى تأثيرها؟ وعلى من؟، ومنذ متى هي قائمة؟، وهل ستتكرر؟، وما المتغيرات الجديدة، وتأثيرها على الوضع «الداخلي، والإقليمي، والعالمي» والعكس؟، وما المطلوب معرفته كي يتم الحصول على صورة أوضح للقضية؟

• تصنيف معيار القضية

وضع تصنيف لدرجة أهمية القضية، ومعيار لدرجة خطورتها، وحدود تأثيرها، واحتمالات تكرارها، والسعي لرسم حدود

لتأثيرها، وتحديد مقياس لتعقيدها وقابليتها الزمنية للوصول إلى حل أو تسوية.

• **فهم العملية والتأني، وإعادة مراجعة توصيف المعضلة.**

قبل أن يخوض المفكر أو المحلل السياسي بالتحليل من المناسب ألا يتسرع بالوصول إلى ما يعتقده من أنها رؤية نهائية للجانب الخفي للمعضلة التي هو في صدد وضع التحليل عنها، وأن يعيد طرح الأسباب التي يراها كامنة، وبالتالي صياغة الحلول أو اتخاذ رأي قاطع تجاهها، بعد مراجعة، وتأنٍ، وتعديل بالأفكار بشأن المعضلة.

• **تحديد المؤثرات في المعضلة ومنها**

وهذا يتأتى عبر فهم المؤثرات على القضية التي جعلتها تحدث، ومن ثم العوامل الداخلية «الذاتية» المتعلقة بالواقعة والأشخاص والأفكار ذات الصلة. فالعوامل الخارجية «الموضوعية» المحيطة بالمشكلة من عوامل إقليمية، اقتصادية، اجتماعية، إضافة إلى إدراك المتغيرات من بين العوامل المؤثرة، بمعنى تلك التي تتحكم بالعوامل الأخرى، وتجرها باتجاه جديد.

• **تحديد أطراف المعضلة**

يمكن تحديد ذلك عبر الرؤيا البعيدة، للاستراتيجيات أو السياسات التي تحكم المعضلة، ومن هي أطرافها «الأصدقاء، الأعداء، المحايدون»، وما عوامل قوة هذه الأطراف وضعفها.

• **تحديد المسببات المفترضة معززة بما يدعم صدقيتها**

يتم فرز المسببات الممكن التفكير بها، وهي قد تكون افتراضات لواضع التحليل ومسلماته عن المعضلة، يأتي عبر تفحص مدى واقعية كل مسبب من هذه الأسباب على حدة، بالتدقيق والتثبت منها بمعلومات موثوقة المصدر.

• **دراسة الآراء المعارضة أو الداعمة للإشكالية المضادة**

وهنا يجب أن يدرس المحلل السياسي الخطاب الذي يروج للفكر المضاد للطرف الذي ينتمي إليه المحلل، أو الآراء التي يراها مائلة لصالح مسبب المعضلة، كي يضع في باله أي احتمالية لهدف التضليل الذي قد يبتغيه الخصم، دون أن نفترض أن الرأي الآخر في دوامة رأي خاطئ مضلل ناطق من رحم أجندة تآمرية، لأن من أولى أولويات التحليل السياسي الحياد والتجرد لصالح الغاية الأسمى، ألا وهي المصلحة الوطنية والقومية لأمة ما.

من أولى أولويات التحليل السياسي الحياد والتجرد لصالح الغاية الأسمى

• **تجسيد الأفكار النهائية**

وفي هذه المرحلة، وبعد المرور بجميع المراحل السابقة نصل إلى فهم واضح مفترض، للغاية التي أوجدت المعضلة الناضجة بعد تنقيب سببية، وليس انطلاقًا من أحكام أولية. وهنا يمكننا أن نقدّم تعليقًا علميًا عن المعضلة السياسية مبنيًا على منهجية صحيحة يمكن أن تضمن نسبة دقة عالية للتحليل القائم عليه المحلل السياسي.

أنواع التحليل السياسي

يوجد التحليل السياسي بهيئتين طبقًا لوجهة نظرنا، الأول تخميني والثاني استقرائي، لكن لكلا النوعين ثلاثة قواسم مشتركة من حيث الفحوى والمضمون كما يلي:

التحليل السياسي المهني

وهو الجهد البحثي والتحليلي، الذي يدور حول محور الرغبة باكتشاف الواقعة، وجعلها تعبر عن نفسها، وهو في كثير من الأحيان ما يثير مشكلة العلاقة بين المفاهيم والواقع. فالمفهوم السياسي اصطلاح يتضمن عملية بناء لحقيقة تجريدية تفرض تعميمًا لظاهرة. وهو يفرض، بداية، اكتشاف الواقع، ثم جعل المفهوم أساسًا لفهم وقائع جديدة. ويمكن القول بأن إحدى مشكلات التخلف السياسي الذي تعانيه أنظمة سياسية في العالم، هي أنها لم تستطع تحقيق الاستيعاب الكامل، وتقبل نتاج القلم التحليلي السياسي المهني، غير المنحاز أو المداهن.

التحليل السياسي أحادي التوجه

وهو البحث، والتحري، وإنضاج المنظور التحليلي السياسي ذي البعد الأحادي، بقصد الترويج الدعائي لأسلوب مرتبط بالحكم أو سياسته أو منهجه، أو الطرف القوي في المعادلة التي تضع التحليل السياسي هذا. ومثل هذا التحليل، هو في العادة نتاج عمل الأجهزة المرتبطة بالحكومة أو المؤسسات البحثية التي تعد أذرعًا بحثية أو دعائية لطرف ما. لذا تأتي في الغالب مثل هذه التحاليل، منقوصة في توصيفها العملي والمهني. ونتاج هذه العملية، يميل إلى اعتباره هندسة سياسية منها إلى اعتبارها تحليلًا سياسيًا وفق التوصيف الذي ينهض به علم السياسة. وبعبارة هي أقرب للقارئ تبسيطًا وفهمًا، المنهجيات الوظيفية التي يقوم بها وزارات الإعلام، والناطقون الرسميون، وباحثو السياسة الموالون لتيار معين، هم بالمحصلة أدوات دفاع دعائية عن وجهة نظر حزب سياسي معين أو زعيم سياسي أو قرار سياسي معين أو تيار سياسي معين.

التحليل السياسي النظري

وهي عملية البحث عن المثاليات المرتبطة بالالتزام السياسي، وماهية مفهوم الحكم الرشيد، وماهية الأبعاد النهائية للوجود السياسي «النظام، الحرية، الأمن، العدالة، المساواة...إلخ». وهي منهجيات تحليل تجدها في مؤلفات الفلاسفة، وتعرض لها المفكرون كل بأسلوبه، ومنطقه، وفلسفته، ومحور الدراسة في هذه النوعية هو القيم. وهذا التحليل في أقصى مراحله يمكن أن نسميه «المبحث النظري العقائدي».

أما من حيث الميدان الغيبي الذي ينطلق فيه خيال المحلل السياسي وخبرته وفراسته، فيقسم التحليل السياسي إلى نوعين:

• **التحليل الاستقرائي**

يقوم على أسس إحصائية وموضوعية ونتائج سابقة ومؤشرات توصل إلى رؤية تستقري أو تستنتج المنحيات الممكنة الوقوع لظاهرة أو معضلة معينة. وهو تقدير مستقبلي معتمد على نماذج إحصائية، تم التأكد من دقتها. كما أنه تقدير مقتبس يمكن التدليل والبرهنة لكل تفاصيله وعمومياته. وعادة ما يصاغ هذا النوع من التحليل لغرض الاستفادة من فرص متاحة أمام صانع القرار، أو تجنب مشكلات وقيود يمكن حدوثها في المستقبل، أو تحديد الهدف بواقعية وفقًا لمتغيرات يمكن حدوثها أمام صانع القرار، والسعي لجني مكسب وتجنب خسارة.

• **التحليل التخميني**

وهو النتائج التوقعية غير المستندة إلى أي أسس أو مؤشرات ولكنها تميل إلى نزعة التهيؤ والتخيل. كما أنه تقدير مستقبلي معتمد على القدرة الذاتية في تطويع البيانات المتسقة بالمحتوى المراد تقديره، بتوجه عام، وغير مقتبس، ويمكن التدليل على عمومياته فقط من دون تفاصيل.■